المؤسساتية: ودورها في نجاح المسارات والخطط التنموية

- **تعريف : المؤسسات**

هناك توافق في الأدبيات التطبيقية للاقتصاد حول أن المؤسسات هي: "القواعد والقوانين التي تحكم وتحدد مسارات كافة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع". أو بمعنى أخر" كل القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين كافة مكوناته".

كذلك يلاحظ ، لأغراض التحليل ، أن من أهم جوانب المؤسسات أن تكون تلك القيود دائمة (مستمرة التطبيق) تتصف بعدم القابلية للتغيرات السريعة والدورية .

الوضع المؤسسي في الدول العربية

- طبقا للتعريف السابق يمكن التأكيد ان معظم الدول العربية قد أورثها الاستعمار، مؤسسات ضعيفة، تعنى بشكل عام بتقديم الخدمات الاجتماعية وحفظ الأمن وجمع الإيرادات.
- وقد كانت هذه المؤسسات في معظم الأحيان غير قادرة على إدارة عملية التنمية المعقدة. حتى ساد الاعتقاد أن العائق أمام التنمية في الدول العربية (والدول النامية) هو العائق الإداري والتنظيمي أكثر من عائق الموارد المالية.
- وعلى الرغم من سياسات تنمية القدرات أو تقليل الاعتماد على الخبراء الأجانب في الدول العربية والتحسن الكبير الذي تحقق خلال الفترات السابقة، إلا أن المؤسسات في الكثير من الدول العربية ظلت ضعيفة بشكل عام وبحاجة إلى تطوير وبناء للقدرات في منهجيات وطرق التخطيط ومتابعة وتنفيذ الخطط.

التحديات المؤسسية: (المؤسسية وثروة الأمم)

- في كتابه "ثروة وفقر الأمم: لماذا البعض بهذا الثراء والبعض الآخر بهذا الفقر؟" تناول (دافيد لانديز) من وجهة نظر تاريخية/طويلة المدى، عمق الفجوة التي تفصل بين الأثرياء والفقراء في العالم، حيث رصد الظواهر التالية:-
- تبلغ الفجوة السائدة في العصر الحالي بين متوسط دخل الفرد في أغنى دولة، ومتوسط دخل الفرد في أفقر دولة، حوالي 400 ضعف ، في حين انه قبل 250 سنة كانت الفجوة حوالي خمسة أضعاف فقط،
- وهي الفجوة التي اتسعت فعليا بعد الثورة الصناعية بقيادة بريطانيا لفترة قرن كامل من الاكتشافات والابتكارات (إحلال الآلات محل الجهد البشري – إحلال الطاقة المحركة للآلات محل الطاقة الحيوانية – إحلال المواد المعدنية والمواد المصنعة محل المواد النباتية والحيوانية) .

- **ويمكن تلخيص أهم عوامل ثراء وفقر الأمم**، المتفق عليها بين الباحثين والمعنيين في ثلاث مجموعات رئيسية، وهي :-
- **العوامل الجغرافية والبيئية:** والتي تؤثر على القدرة البشرية للقيام بمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.
- **العوامل الثقافية:** وهي المتعلقة بالحوافز المجتمعية، ومدى تبني المجتمع لثقافة تشجع السعي نحو التعليم والتفكير الحر وتبادل الآراء العملية والابتكار والريادة.
- **العوامل الاجتماعية والسياسية (المؤسسات):** وهي التي تتعلق بالتنظيم المجتمعي للعلاقات بين طبقات المجتمع وشرائحه، والتي تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق أهدافهم في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف لمختلف النشاطات الاقتصادية، ومن ثم تعظيم رفاهية المجتمع ككل.

المؤسسات والأداء الاقتصادي

- كان البنك الدولي (2004) قد قارن بين الأداء الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة ودول شرق آسيا من جهة أخرى، وخلص إلى أنه "لو كان متوسط الإدارة العامة في المنطقة موازياً لبعض الدول الآسيوية العالية الأداء كماليزيا وأندونيسيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند لزادت معدلات النمو بما يقارب نقطة مئوية في العام".
- وفي ورقة نشرت في العدد الأول من المجلد الثامن لمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط ، تم فيها عمل مقارنات شبيهة فيما يتعلق بالدخل الحقيقي للفرد (بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1995) فتبين أن:-

- وسيط دخل الفرد في الدول العربية ذات الدخل المنخفض ازداد من 500دولار عام 1975 إلى حوالي 1500 دولار عام 2001،
- بينما زاد وسيط دخل الفرد في دول العالم ذات الدخل المنخفض من مستوى أقل من 500 دولار إلى حوالي 2200 دولار عام 2001 .
- وسيط دخل الفرد في الدول العربية ذات الدخل المتوسط ازداد من 1500 دولار عام 1975 إلى حوالي 4000 دولار عام 2001،
- بينما ازداد وسيط دخل الفرد في دول شرق آسيا من نفس المستوى إلى حوالي 12000 دولار عام 2001 .

- وسيط دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع ازداد من 10 ألف دولار عام 1975إلى حوالي 15 ألف دولار ،
- بينما زاد وسيط دخل الفرد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حوالي 5 آلاف دولار إلى حوالي 30 ألف دولار .
- **الخلاصة :استنادا لكل ما سبق وما تم استعراضه من نماذج ودلالات، فقد توصلت الدراسة إلى نتيجة :-**
- **"أنه ولكل مجموعات الدول العربية فان عدم الثقة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية (بمعنى انعدام حكم القانون) والمستويات المتدنية للممارسة الديموقراطية هما أهم العوامل التي تفسر التخلف النسبي للدول العربية" .**

منهجيات واساليب قياس المؤسسات ومتطلباتها

مؤشرات قياس المؤسسات.

تعتمد عملية قياس المؤسسات على منهجية واحدة وهي المؤشرات المركبة حيث يبني مؤشر مركب لقياس جانب أو أكثر من جوانب المؤسسات.

تعريف المؤشر المركب

هو مقياس كمي مجمع من مجموعة المؤشرات الفردية التي تعكس جوانب الظاهرة محل الاهتمام، بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد إلى نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام لتلك المؤشرات الفرعية.

- أي أن المؤشر المركب يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره واستخدامه في اتخاذ القرار او لأغراض المقارنة،
- ويبدأ **بناء المؤشر المركب بتوفير البيانات الأساسية،** التي تستخدم في بناء المؤشرات الفرعية ثم يتم تجميع المؤشرات الفرعية في المؤشر المركب، ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية (7خطوات):-

أولا: بناء الإطار النظري: الذي يعطي توضيحا وفهما لما يراد قياسه بواسطة المؤشر المركب.

ثانيا: اختبار المؤشرات الفرعية: بناءا على الإطار النظري يتم اختيار وتحديد المؤشرات الفرعية اللازمة لبناء المؤشر المركب.

ثالثا: المعالجة الأولية للبيانات:

- حيث يتم التأكد من توفر البيانات، بما في ذلك تقدير غير الموجود منها، بحيث تصبح جاهزة لبناء المؤشرات الفرعية،
- ويدخل في هذه العملية تطبيع البيانات Normalization of Data
- أي توحيد وحدات القياس أو مثلا ترتيب البيانات Ranking وتحويلها إلى قيم معيارية Standardization إلى غير ذلك من المعالجات بحيث تصبح البيانات جاهزة للاستخدام.

رابعا: تحديد الأوزان الترجيحية Weightings:

- حيث تعطى الظواهر المختلفة أوزان تدل على أهميتها في المؤشر، ويمكن تحديد الأوزان الترجيحية بطرق مختلفة، مثل الأوزان المتساوية أو أوزان وفقا لنماذج إحصائية أو بالاعتماد على آراء الخبراء أو استطلاع الرأي العام إلى غير ذلك من الطرق، **وتعتبر عملية تحديد الأوزان في غاية الأهمية والخطورة،**
- **حيث يترتب عليها قيمة المؤشر المركب، لذلك يجب أن تكون هذه الأوزان واضحة وتتمتع بالشفافية التامة.**

خامسا: التجميع Aggregation:

حيث يتم في هذه المرحلة البناء الفعلي للمؤشر المركب، حيث يتم بناء وتجميع المؤشرات الفرعية لكل نشاط أو ظاهرة، ثم يتم تجميع هذه المؤشرات الفرعية باستخدام الأوزان الترجيحية.

سادسا: تحليل الحساسية Sensitivity Analysis:

حيث يتم دراسة أثر التغيرات في المؤشرات الفرعية والأوزان على المؤشر المركب لدراسة مدى استقرار هذا المؤشر وخاصة مع ظروف عدم التأكد أو الخطأ في اختبار المؤشرات الفرعية.

سابعا: التقييم: حيث يتم عرض المؤشر على المستخدمين له ويتم ذلك بصورة واضحة ودقيقة، وعادة ما تستخدم الأشكال البيانية لذلك.

المؤشرات المركبة لتقييم المؤسسات

(دولة المؤسسات – إدارة الحكم – الحكم الصالح – الحكم الجيد – الحكم الرشيد – الحاكمية "Good governance")

- يعود الاستخدام الأول لهذا المصطلح إلى تقرير للبنك الدولي لعام 1989، حول قضايا التنمية في جنوبي الصحراء، والذي لفت الانتباه حينها إلى مسئولية الحكومات لمتطلبات مواطنيها وانعكاسات ذلك على مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي .
- ومع مطلع التسعينيات من القرن الماضي أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وجودة وفعالية وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ودرجة رخاء المجتمع.

وتتمثل أبعاد الحكم الصالح في :-

- سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والتنمية والرؤية الإستراتيجية .
- كما ان هناك اجماع (اكدته الدراسات التطبيقية)، بان زيادة المدخلات والموارد ليست كافية وحدها لإحداث التنميه، ولا تعوض فوائد الحكم الصالح ! !

وأنّ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة يتطلَّب التوجة للحكم الصالح والإدارة الرشيدة واصلاح أنظمة الحكم ، وبنية المجتمع بكافة مكوناته.

- ويؤكد التقرير الصادر عن البنك الدولي الخاص بالحكم ومؤشرات قياسه، (2007)، أن هناك "ثمة اتفاق بين واضعي السياسات والأوساط الأكاديمية على أهمية الحكم الرشيد بالنسبة للتنمية الاقتصادية. فالمكاسب الإنمائية المتحققةٍ عن طريق ذلك كبيرة للغاية" ! !
- واستنادا إلى تقرير "المؤشرات العالمية لإدارة الحكم"، فإن تقديرات الباحثين تشير إلى أنه عندما يطرأ تحسّن بدرجة واحدة في قيمة الانحراف المعياري للمؤشر، فإن مستويات الدخل ترتفع بمقدار ثلاثة أمثال على المدى الطويل، وتنخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين ." ! !
- علاوة على ذلك، يؤكد معهد البنك الدولي – 2011 ان الأبحاث قد أظهرت أهمية الحكم الرشيد بالنسبة للفعالية الإنمائية بصفة عامة، وبالنسبة لنجاح مشروعات البنك الدولي أو إخفاقها، بصفة خاصة .

عناصر ومؤشرات الحكم الصالح

- تتضمن عملية تقييم الحكم الصالح العديد من المؤشرات والتي تختلف من هيئة لأخرى، وفقا لمجال الاهتمام ، وهي في الغالب تتضمن العديد من المؤشرات الأساسية والتي تنقسم إلى العديد من المؤشرات الفرعية، مثل (المسؤولية والمسائلة والاستجابة لتطلعات الشعب واحتياجاته، والتنمية البشرية المستدامة – المشاركة – الديمومة – الشرعية – الشفافية – الإنصاف والمساواة – حكم القانون – الحريات – وغيرها)،
- **وفيما يلي عرض لعدد من أدوات التقييم للمؤسسات وللحكم الجيد أو الحاكمية، الصادرة عن عدد من المؤسسات الدولية ، ومدلولاتها بالنسبة للدول العربية، وخططها التنموية المطبقة:-**